

٣ - تطلب إلى الأمين العام أن يساعد في تعبئة الموارد وأن ينظر، وفقاً للقرار المتعلق بتقديم المساعدة لتعمير وتنمية اليمن، الذي اعتمدته الجمعية العامة في هذه الدورة^(٣٠)، في وضع برنامج شامل لتقييم احتياجات اليمن الناجمة عن التوحيد، وذلك بغية تمكين المجتمع الدولي من تقديم المساعدة لتلبية هذه الاحتياجات؛

٤ - تطلب أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٢.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٤/٤٥ - برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها د-إ-٣/١٨ المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٩٠، الذي يتضمن مرفقه الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها د-إ-٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦، الذي يتضمن مرفقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٤/٤٤ المؤرخ في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ بشأن إطار بديل افريقي لبرامج التكيف الهيكلي من أجل الانتعاش والتحول في الميدان الاجتماعي - الاقتصادي،

وإذ تشير إلى قرارها ٢١٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ بشأن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ يساورها بالغ القلق للحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه معظم البلدان النامية، والتي تنجم عنها عواقب سياسية واجتماعية خطيرة،

وإذ تؤكد من جديد أن تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية يحتاج إلى بذل جهد متضافر ومكرس من جانب البلدان كافة، ويتعين أن يجري تناوله في سياق الترابط والتكامل المتزايدين في الاقتصاد العالمي،

وإذ تشير أيضاً إلى قرارها ٢٣٢/٤٤ المؤرخ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ في ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩، وإذ تحيط علماً بقرار المجلس ٥٦/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٠،

١ - تحيط علماً مع الاهتمام بتقرير الأمين العام عن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية^(٢٨)؛

٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يدرج في «دراسة الحالة الاقتصادية في العالم، ١٩٩١» نصاً مستكملاً للفرع المتعلق بأسباب النقل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والعوامل المتصلة به، وأثر ذلك على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المطردة في البلدان النامية، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والأربعين تقريراً شاملاً وتحليلياً بغية وقف هذه الظاهرة وعكس مسارها.

الجلسة العامة ٧١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٣/٤٥ - توحيد اليمن: دعم المجتمع الدولي لهيكلة الأساسي الاقتصادي والاجتماعي

إن الجمعية العامة،

إذ ترحب باندماج الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ لتشكلا دولة واحدة ذات سيادة باسم الجمهورية اليمنية،

وإذ تأخذ في اعتبارها الإعلان الصادر عن الاجتماع السنوي الرابع عشر لوزراء خارجية أعضاء مجموعة السبعة والسبعين، المعقد في نيويورك في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠^(٢٩)، الذي طلب فيه إلى المجتمع العالمي تقديم الدعم للهيكلة الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لليمن لمساعدته في تحقيق الرخاء لشعبه،

وإذ تدرك الحالة الاقتصادية الصعبة التي تواجه اليمن نتيجة لاندماج الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية عقب توحيدهما، إضافة إلى العبء الاقتصادي والاجتماعي الجديد الناجم عن الحالة بين العراق والكويت،

١ - تعرب عن تضامنها مع اليمن في جهوده للتغلب على هذه الظروف؛

٢ - تطلب إلى الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية تقديم مساعدتها لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تحسين الهيكل الأساسي الاقتصادي والاجتماعي لليمن؛

(٢٨) A/45/487.

(٢٩) A/45/584، المرفق.

٧ - تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها إلى أن تتخذ، في إطار ولاياتها، تدابير مناسبة تهدف إلى تعبئة الموارد وزيادة التدفقات المالية إلى البلدان النامية لضمان تناسب الموارد المتاحة لها مع الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق استقرار اقتصاداتها وبرامج التكيف الهيكلي التي تضطلع بها، مع التركيز بصفة خاصة على الحاجة إلى حماية أشد فئات السكان ضعفاً، وذلك من خلال عدة عناصر منها البرامج التعويضية الاجتماعية؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٢١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

١٩٥/٤٥ - تقرير لجنة الجنوب

إن الجمعية العامة،

إذ تحيط علماً مع التقدير بالتقرير المعنون «التحدي الذي يواجه الجنوب: تقرير لجنة الجنوب»^(٣١) وبالنظرة الإجمالية الواردة في تقرير لجنة الجنوب وموجز التقرير^(٣٢) بوصف ذلك إسهاماً هاماً يتعلق بعملية تنمية البلدان النامية، وتقييم المنجزات، وتحليل الإخفاقات، واقتراح اتجاهات للإصلاح،

١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور مع رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بعقد اجتماع، في أثناء دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١ وفي حدود الموارد الموجودة بها فيها التبرعات، يُكرس لتبادل غير رسمي للآراء بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب، لاسيما في النظرة الإجمالية والموجز اللذين وردا فيه؛

٢ - تدعو الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ومؤسساتها إلى تقديم آرائها بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الجنوب، لاسيما في النظرة الإجمالية والموجز، للنظر فيها في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي المذكور آنفاً؛

٣ - تدعو رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى تقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عن نتيجة التبادل غير الرسمي للآراء الذي سيجري خلال دورة المجلس العادية الثانية لعام ١٩٩١.

الجلسة العامة ٢١

٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠

وإذ تؤكد من جديد أيضاً أن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة وسياسات وطنية ملائمة أمر بالغ الأهمية لتنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية،

وإذ تدرك أن برامج تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي ضرورية في حالات كثيرة من أجل تدعيم النمو الاقتصادي والتنمية،

وإذ تدرك أيضاً ما يضطلع به الكثير من البلدان النامية من جهود مهمة من أجل تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية فيها،

١ - تؤكد ضرورة اتخاذ تدابير كافية، على الصعيدين الدولي والوطني، حسب الاقتضاء، للتصدي للآثار السلبية للأحوال الاقتصادية التي سادت معظم البلدان النامية خلال العقد الماضي؛

٢ - تؤكد أيضاً ضرورة إدماج البعد الإنساني في وضع برامج التكيف الهيكلي وتنفيذها، بهدف توفير الحماية في عمليات التكيف لأشد فئات السكان ضعفاً على وجه الخصوص؛

٣ - تؤكد كذلك ضرورة أن تسهم برامج التكيف الهيكلي، في سياق تحقيق توازن الاقتصاد الكلي، في تحديث اقتصاديات البلدان النامية وتنويعها وتنميتها، وأن تسهم في نفس الوقت في تحقيق هدف تحسين الحالة الإنسانية، وبصفة خاصة مستوى معيشة البشر ونوعية حياتهم، لاسيما أشد فئات السكان ضعفاً؛

٤ - تطلب إلى الأجهزة والمؤسسات وهيئات الملائمة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة إجراء رصد ومزيد من التحليل للمؤشرات الاجتماعية - الاقتصادية ذات الصلة من أجل إجراء تقييم دقيق لمختلف الآثار الاجتماعية - الاقتصادية المترتبة على برامج التكيف؛

٥ - تؤكد ضرورة أن تتضمن برامج التكيف الهيكلي تدابير ملائمة لتحقيق تنمية طويلة الأجل ومطردة، مسهمة بذلك في تحسين الأحوال الإنسانية والاجتماعية في البلدان النامية؛

٦ - تؤكد أيضاً أن نجاح البلدان النامية في تحقيق استقرار اقتصاداتها سوف يعتمد على جهودها الذاتية وعلى بيئة اقتصادية دولية داعمة على السواء، وفي هذا الصدد، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي بذل الجهود من أجل التوصل إلى حل دائم لمشاكل المديونية الخارجية، وزيادة نقل الموارد إلى البلدان النامية، وإقامة نظام تجاري أكثر انفتاحاً وثباتاً وقدرة على البقاء، وتعزيز إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات؛ وينبغي أن تراعى مراعاة تامة في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي مصالح جميع البلدان وشواغلها، وبصفة خاصة البلدان النامية؛

(٣١) نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، ١٩٩٠.

(٣٢) A/45/810، المرفق.